

تسيير الأزمة الصحية لكوفيد 19

عملا بتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني، وعقب المشاورات مع اللجنة العلمية لمتابعة تطور جائحة فيروس كورونا {كوفيد - 19}، والسلطة الصحية، قرّر السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول، اعتماد تدابير بعنوان جهاز تسيير الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا {كوفيد - 19}.

وإذ تندرج دائماً في إطار الحفاظ على صحة المواطنين وحمايتهم من أي خطر لانتشار فيروس كورونا {كوفيد - 19}، فإن هذه التدابير المدعّمة بالمسعى القائم على أساس الحذر والتدرج والمرونة، ترمي، بالنظر إلى الوضع الوبائي، إلى تعزيز الجهاز الحالي للحماية والوقاية.

وتتمثل هذه التدابير تحديداً فيما يلي:

يمدد إجراء الحجر الجزئي المنزلي لمدة واحد وعشرون (21) يوماً، على النحو الآتي:

▪ يطبق إجراء الحجر الجزئي المنزلي من الساعة منتصف الليل (00h00) إلى غاية الساعة الرابعة (04h00) صباحاً، على الولايات الأربعة عشر (14) الآتية: الأغواط، باتنة، بجاية، البليدة، تبسة، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، سطيف، سيدي بلعباس، قسنطينة، المسيلة، ورقلة، وهران، وبومرداس.

▪ لا يخص إجراء الحجر الجزئي المنزلي الولايات الأربع والأربعين (44) الآتية: أدرار، الشلف، أم البواقي، بسكرة، بشار، البويرة، تمنراست، تلمسان، تيارت، الجلفة، جيجل، سعيدة، سكيكدة، عنابة، قالمة، المدية، مستغانم، معسكر، البيض، إليزي، برج بوعرييج، الطارف، تندوف، تيسمسيلت، الوادي، خنشلة، سوق أهراس، تيبازة، ميله، عين الدفلى، النعامة، عين تموشنت، غرداية، غليزان، تميمون، برج باجي مختار، أولاد جلال، بني عباس، عين صالح، عين قزام، تقرت، جانت، المغير والمنيعه.

تطبق تدابير هذا الحجر ابتداء من يوم الاثنين 12 جويلية 2021 .

ويمكن الولاية، بعد موافقة السلطات المختصة، اتخاذ كل التدابير التي يقتضيها الوضع الصحي لكل ولاية، لاسيما إقرار أو تعديل أو ضبط مواقيت حجر جزئي أو كلي يستهدف بلدية، أو مكاناً، أو حي أو أكثر، تشهد بؤراً للعدوى .

علاوة على إجراء الحجر الجزئي، سيكون تطبيق تدابير الوقاية الرامية إلى القضاء على كل موجة جديدة من الوباء، خاضعا لمراقبة صارمة .

ويتعلق الأمر في المقام الأول بتعزيز الإجراء الذي يحظر، عبر التراب الوطني، جميع أنواع التجمعات للأشخاص والتجمعات العائلية، وحفلات الزواج والختان وغيرها من المناسبات .

وبهذا الصدد، يُكلف الولاية باتخاذ جميع التدابير التي تهدف إلى فرض التقيد بهذا الحظر، من خلال اللجوء، إذا اقتضى الوضع الصحي ذلك، وبمساعدة مختلف مصالح الرقابة، إلى تطبيق العقوبات التنظيمية ضد المخالفين وكذا ضد مالكي الأماكن التي تستقبل هذه التجمعات .

وفيما يخص تنقل وحركة الأشخاص، سيتم تكثيف الرقابة من قبل المصالح المختصة فيما يتعلق بالامتثال للبروتوكولات الصحية الخاصة بوسائل نقل الركاب، ولاسيما الالتزام بارتداء القناع الواقي والتباعد الجسدي، من خلال تحديد عدد المسافرين مع تطبيق العقوبات الجزائية و / أو الإدارية المنصوص عليها في التنظيم، بكل صرامتها .

كما سيتم تعزيز الرقابة فيما يتعلق بالالتزامات التي تقع على عاتق الإدارات والمؤسسات التي تستقبل الجمهور من حيث الالتزام خصوصا بارتداء القناع الواقي وفرض التقيد به، فضلا عن التزام المسيّرين بالسهر لاسيما على التقيد الصارم بارتداء القناع الواقي .

وعلى مستوى المحلات التجارية التي تشهد حالات من التراخي، تكلف مصالح وزارة التجارة باستئناف عملياتها الرقابية على مستوى المحلات والأسواق، برفقة القوة العمومية، والقيام فورا بغلق المحل التجاري وسحب سجله التجاري، دون الإخلال بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما ضد المخالفين .



وفيما يخص الأسواق العادية والأسواق الأسبوعية، سيتم تعزيز نظام الرقابة من قبل المصالح المختصة من أجل التحقق من مدى الامتثال لتدابير الوقاية والحماية. ويجب تطبيق العقوبات المنصوص عليها في التنظيم المعمول بهما ضد المخالفين بكل الشدة التي تملئها خطورة الوضع. ويتعين على مصالح الرقابة أن تكون غير متساهلة وتطبق العقوبات الإدارية والمالية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما ضد المخالفين.

من جهة أخرى، تكلف وزارة الشؤون الدينية بالعمل لاسيما في اتجاه الأئمة والجمعيات الدينية، للتذكير بالضرورة الملحة للتقيد بالبروتوكولات الصحية بدقة على مستوى المساجد.

فضلا عن ذلك، وبمناسبة عيد الأضحى المبارك، الذي يعد مناسبة تكثر فيها التجمعات والاجتماعات الكبيرة على مستوى فضاءات بيع الأغنام، ستقوم المصالح المختصة بعمليات مراقبة من أجل التحقق من تطبيق البروتوكولات الصحية واحترام تدابير الوقاية.

كما سيتم إطلاق حملات توعوية تستهدف المواطنين لدعوتهم إلى التحلي باليقظة أمام المخاطر التي تشكلها الزيارات والتجمعات العائلية، والتي تظل تشكل عوامل جديدة لانتقال العدوى.

وبهذه المناسبة، فإن الحكومة تذكّر أنه بفضل عزمنا على مواصلة التقيد الصارم بجميع الإرشادات والتدابير الصحية للوقاية والحماية، ولاسيما التدابير المانعة من خلال ارتداء القناع الواقي، والتباعد الجسدي ونظافة اليدين، سنتمكن من مواجهة هذه الأزمة الصحية.

وأخيراً، تدعو الحكومة الحركة الجمعوية ولجان الأحياء والمجتمع المدني عموماً، إلى مواصلة أعمالهم وتكثيفها بهدف تعبئة وتوعية المواطنين بضرورة التقيد بالتدابير المانعة، كما تحث السكان على المشاركة على نطاق واسع في عملية التلقيح.

